

تأثير مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة البيئية على الأداء المالي في شركات الأسمنت المصرية^١

نانسي إبراهيم محمود^(١) - جمال سعد خطاب^(٢) - محمد عبد المنعم ندا^(٣)
(١) طالبة دراسات عليا، كلية الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس
(٣) المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على حوكمة الشركات عامة والحوكمة البيئية خاصة، وأليات تطبيق الحوكمة البيئية وخاصة مجلس الإدارة كأحد هذه الأليات ومدى تأثير حجم مجلس الإدارة واستقلاليتيه وكذلك عدد إجتماعات مجلس الإدارة ، على الأداء المالي والذي تم قياسه باستخدام مؤشر القيمة المضافة الإقتصادية، في الشركات الصناعية وخاصة شركات الأسمنت المصرية، ، وقد إعتمدت هذه الدراسة على التحليل الإحصائي للبيانات لإختبار صحة الفروض، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ومن أهمها تلتزم شركات الأسمنت المصرية بتطبيق معايير وأليات الحوكمة، وأنه يوجد تأثير إيجابي لأليات الحوكمة البيئية والأداء المالي في الشركات الصناعية، كما يؤثر حجم مجلس الإدارة على تحسين الأداء المالي، وكذلك يؤثر معدل اجتماعات مجلس الإدارة على تحسين الأداء المالي، بينما كانت استقلالية مجلس الإدارة اقل تأثيراً على تحسين مستوى الأداء المالي في الشركات. وقد أوصت الدراسة بضرورة التطبيق الفعال للحوكمة في الشركات الصناعية، والعمل على نشر ثقافة الحوكمة، وكذلك توعية الشركات الصناعية بأهمية الحوكمة، وضرورة الإهتمام بحجم مجلس الإدارة ومؤهلات أعضاء المجلس، وأيضاً السماح للمستثمرين وأصحاب المصالح بالإتصال المباشر بمجلس الإدارة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة البيئية، الأداء المالي، القيمة المضافة الإقتصادية.

المقدمة

كان لظهور الأزمات المالية والإنهيارات الإقتصادية التي شهدتها عدد من الدول بجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا خلال العقود القليلة الماضية، وكذلك الإنهيارات المالية فى عدد من الشركات الأمريكية خلال عام ٢٠٠٢ وعلى رأسها كل من شركة Enron وشركة WorldCom أثر فى ظهور مفهوم حوكمة الشركات وكان ذلك نتيجة لضياح حقوق أصحاب المصالح.

لذلك برزت أهمية حوكمة الشركات نتيجة هذه الأزمات الإقتصادية والمالية والتي عصفت بالكثير من المنظمات فى مختلف أنحاء العالم، وقد تبين أن من أهم أسباب هذه الأزمة هو الفساد المالي والإدارى وضعف الأنظمة الرقابية والنتائج عن عدم فصل الملكية عن الإدارة، ومن هنا نشأت الحاجة إلى ضرورة وجود إجراءات يتم من خلالها وضع وتطوير تطبيقات يلتزم بها القائمون على إدارة تلك المنظمات من أجل الحفاظ على مصالح الأطراف جميعاً، والعمل على تحسين مستوى أداء المنشآت وتحقيق الرقابة بشكل فعال، فالحوكمة بشكل عام تؤثر على مستوى أداء المنشآت. كما شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بالقضايا البيئية بصفة عامة، حيث تعتبر قضية الحفاظ على البيئة من الآثار السلبية الناتجة عن العمليات الصناعية من أهم القضايا التي تحظى بإهتمام العديد من الجهات سواء على المستوى المحلى أو الدولى، وترتب على ذلك زيادة الوعي لدى الشركات بعدم إهمال الجوانب البيئية لأنشطتها، فالشركات الصناعية تستخدم أحدث التقنيات لتحويل المواد الخام إلى منتجات ذات قيمة مما ينتج عن هذه العملية مخلفات تؤدي إلى تلوث الهواء والماء والتربة مما ينتج عنه تأثير سلبي على البيئة والإضرار بها وقد أدى ذلك إلى

الاهتمام المتزايد مع بداية السبعينيات من القرن الماضي بالقضايا البيئية ، حيث تعتبر قضية الحفاظ على البيئة من الآثار السلبية الناتجة عن التقدم التكنولوجي في المنشآت الصناعية من أهم القضايا .

مشكلة البحث

أصبح الحاجة إلى الحوكمة واقعا ملموساً ومطلباً محلياً لا يمكن تجاهله، وذلك نتيجة الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم والتي أدت إلى ضياع حقوق المساهمين ، وتعتبر الحوكمة من العوامل التي تؤثر على مستوى الأداء المالي في المنشآت الصناعية وخاصة شركات الأسمنت المصرية، وبما أن حوكمة الشركات أساس للحوكمة البيئية حيث أن وجود نظام الحوكمة داخل الشركة يجعل من السهل تطبيق أساليب الحوكمة البيئية، ويؤدي إلى محاربة الفساد المالي داخل الشركات، ولكن إلى أي مدى تؤثر أساليب الحوكمة البيئية وخاصة مجلس الإدارة على مستوى الأداء المالي، والمتمثل في القيمة المضافة الاقتصادية، وهل من الممكن قياس هذا التأثير.

يعد الهدف الرئيسي لأي نظام محاسبي هو القياس والتقارير عن الأداء المالي، فتعتبر عملية تقييم الأداء من أهم وظائف المنشأة وتوجد عدة عوامل تؤثر على مستوى الأداء المالي في شركات الأسمنت المصرية، وتعتبر الحوكمة البيئية من أهم هذه العوامل، ولكن إلى أي مدى تؤثر أساليب الحوكمة البيئية والمتمثلة في مجلس الإدارة على مستوى الأداء المالي، وهل من الممكن قياس هذا التأثير.

ومن هنا يبين أن مشكلة البحث تتلخص في محاولة الإجابة عن التساؤل البحثي الرئيسي التالي: إلى أي مدى تؤثر أساليب الحوكمة البيئية والمتمثلة في مجلس الإدارة في الأداء المالي لشركات الأسمنت المصرية؟

أسئلة البحث

يستمد من السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية:

- ما العلاقة بين مجلس الإدارة كأحد أليات الحوكمة البيئية والأداء المالي في شركات الاسمنت المصرية؟
- ما العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وتحسين مستوى الأداء المالي في شركات الأسمنت المصرية؟
- ما العلاقة بين بين استقلالية مجلس الإدارة وتحسين مستوى الأداء المالي في شركات الأسمنت المصرية؟
- ما العلاقة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وتحسين مستوى الأداء المالي في شركات الأسمنت المصرية؟

أهداف البحث

تهدف الدراسة الى :

- التعرف على ألية مجلس الإدارة والدور الذي تلعبه لتطبيق مبادي الحوكمة البيئية للشركات.
- التعرف على مؤشرات قياس الأداء المالي والمتمثلة في القيمة المضافة الاقتصادية.

أهمية البحث

في ظل الاتجاه نحو الاستثمارات النظيفة والذي أصبح من أهم معايير تقييم الأداء المالي للمنشآت فيعتبر تطبيق أساليب الحوكمة البيئية وسيلة لتحسين أداء المنشآت، ومن خلالها تقوم المنشآت بتطبيق سياسات وقواعد لتشجيع وتعزيز وتنفيذ مبادئ الحفاظ على البيئة.

وتأتى أهمية هذه الدراسة فى ضرورة قياس تأثير إستخدام أساليب الحوكمة البيئية على مستوى الأداء المالي فى المنشآت الصناعية خاصة شركات صناعة الأسمنت المصرية نظراً لتأثيرها على البيئة.

فروض البحث

يحاول الباحثون من خلال ذلك البحث إختبار صحة اوعدم صحة الفرض الرئيسى: "توجد علاقة ارتباط موجبة بين إستخدام أساليب الحوكمة البيئية والمتمثلة فى مجلس الإدارة وتحسين مستوى الأداء المالي فى شركات الأسمنت المصرية".

ويتفرع من هذا الفرض الفروض التالية:

- توجد علاقة ارتباط موجبة بين حجم مجلس الإدارة وتحسين مستوى الأداء المالي فى شركات الأسمنت المصرية.
- توجد علاقة ارتباط موجبة بين استقلالية مجلس الإدارة وتحسين مستوى الأداء المالي فى شركات الأسمنت المصرية.
- توجد علاقة ارتباط موجبة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وتحسين مستوى الأداء المالي فى شركات الأسمنت المصرية.

الدراسات السابقة

١-دراسة (Thuy Phan,et al., 2013): قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين حوكمة الشركات ومستوى أداء الشركات فى فيتنام، كما قامت بإيضاح العوامل التى تؤثر على مستوى الحوكمة، وأوضحت الدراسة أيضا العناصر المختلفة لحوكمة الشركات كما قامت أيضا بقياس تأثير كل عنصر من هذه العوامل على مستوى الأداء، وقامت بالتطبيق على ٧٧ منشأة فى الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١. وقد توصلت الدراسة إلى أن عناصر الحوكمة تختلف فى التأثير على مستوى أداء الشركات فهناك عناصر لها تأثير على مستوى الأداء وهناك عناصر أخرى ليس لها تأثير.

٢- دراسة مراد بن سعيد (٢٠١٦): قامت هذه الدراسة بمحاولة معرفة التحولات التى طرأت على منظومة الضبط البيئي العلمى وفقاً للتحديات الحديثة، وخاصة الحوكمة البيئية، كما حاولت الدراسة معرفة المشكلات التى تواجه بناء وإقامة المشروعات العالمية الحديثة، إلى جانب تحليل المفاهيم الحديثة فى مجال الحوكمة البيئية العالمية وخاصة الخصائص التعددية التى يتميز بها مفهوم الحوكمة البيئية، والذى يجب أن يأخذ فى الإعتبار فى كل عمليات الهندسة المؤسسية للمنظومة البيئية العالمية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة البيئية من الموضوعات ذات الأهمية الكبرى فى تجديد الأجندة البحثية فى ميدان العلوم السياسية وضرورة ربطها بالعلوم الأخرى.

٣- دراسة إيهاب عبد العظيم (٢٠١٧): هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية تطبيق الحوكمة البيئية فى الدول العربية وفقاً لمفهومها الدولى، كما قامت بوضع الأسس والمعايير التى يمكن بها قياس وضع الحوكمة فى الدول العربية، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج ومنها ضرورة تخصيص سلطات مختصة بالبيئة فى الدول العربية داخل الوزارات والهيئات المسؤولة عن شؤون البيئة والخاصة بتطبيق الحوكمة البيئية كما يجب إدراجها بالهيكل التنظيمى للمؤسسة.

٤- **دراسة (Paniagua,et al., 2018):** قامت هذه الدراسة بدراسة ارتباط الحوكمة بالأداء المالي للشركات، وقد تم تقدير هذه العلاقة باستخدام FSQCA، واعتمدت الدراسة في التحليل على استخدام الإنحدار الخطي المتعدد، وقد قامت الدراسة على ١٢٠٧ شركة من ٥٩ دولة مشتملة ١٩ قطاعاً، في الفترة بين ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥. وقد توصلت الدراسة إلى نهج أوسع لتحليل الأداء المالي، كما أوصت الدراسة إلى أهمية دور حوكمة الشركات في رفع مستوي الأداء المالي في الشركات.

٥- **دراسة نزيهة مباركى (٢٠١٨):** تناولت الدراسة اختبار تأثير خصائص مجلس الإدارة والمتمثلة في حجم مجلس الإدارة، واستقلاليته، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وازدواجية المدير التنفيذي، على الأداء المالي الذي تم التعبير عنه من خلال مؤشر العائد على الأصول، ومؤشر العائد على حقوق الملكية، بالتطبيق على المؤسسات الفرنسية المدرجة في البورصة في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج ومن أهمها وجود علاقة موجبة بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي، بينما وجود علاقة سالبة بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي والأداء المالي، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير بين كل من حجم مجلس الإدارة و عدد اجتماعات مجلس الإدارة والأداء المالي في المؤسسات.

٦- **دراسة أحمد الدقن (٢٠١٩):** هدفت الدراسة إلى تقديم إطار يوضح كيفية التحول من الإدارة البيئية الى الحوكمة البيئية في إطار التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج ومن أهمها أنه يمكن التحول من الإدارة البيئية الى الحوكمة البيئية من خلال عدة نقاط ومنها التحول من مباني الصحية الى المباني المرنة، وكذلك التحول من المدن الصحية إلى المدن المرنة والتحول الى الثروة طويلة الاجل، الى جانب امكانية التحول من أنشطة اقتصادية صديقة للبيئة إلى الاقتصاد الأخضر، كما أوضحت الدراسة أن انعكاسات مخرجات التحول من الادارة الى الحوكمة البيئية تضمن التحول من استقرار المنظمات البيئية إلى توازنها.

٧- **دراسة مقدم عبيرات وآخرون (٢٠١٩):** تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور مجلس الإدارة في التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، ومدى مساهمة مجلس الإدارة في تحسين مستوى الأداء المالي بالتطبيق على شركة أليانز للتأمينات، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج ومن أهمها أن الشركات التي تتمتع بمجلس إدارة فعال وله دور ملحوظ لتطبيق مبادئ الحوكمة يساهم بشكل كبير على الأداء المالي، والذي تم التعبير عنه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

٨- **دراسة علاء السيد مساعد يوسف عمر (٢٠١٩):** هدفت الدراسة إلى توضيح دور معايير الحوكمة في تحسين مستوى الأداء المالي في المصارف السودانية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي كما استخدمت الأساليب الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج ومن أهم هذه النتائج أن اسلوب الرقابة المتبع والتأكد من اتباع القوانين والإجراءات واللوائح له تأثير إيجابي على الأداء المالي، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى كلما زادت درجة الشفافية والإفصاح كلما أدى ذلك إلى تحسن الأداء المالي.

٩- **دراسة سارة مخلوقي (٢٠١٩):** قام هذا البحث بإيضاح الدور الذي تلعبه الحوكمة البيئية العالمية في تحقيق الأمن البيئي، وذلك من خلال التعرف على أهم التحديات البيئية التي يواجهها العالم ومدى انعكاسها على الأمن البيئي، كمت قامت الدراسة بالتعرف على أهم الجهود الدولية المبذولة لتحقيق الامن البيئي العالمي من خلال الحوكمة البيئية. وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج ومن أهمها أن الحوكمة البيئية تلعب دور هام في

معالجة المشاكل البيئية وكذلك الحد من هذه المشكلات، وأوصت الدراسة بضرورة رفع مستوى الوعي في المجتمع بالقضايا البيئية.

١٠- **دراسة إبراهيم محمد الطحان (٢٠٢٠):** هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير تنوع أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للجنس، على الأداء المالي والتمثل في العائد على الأصول كأحد مؤشرات الأداء المالي والعائد على حقوق الملكية، في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، وقد قامت الدراسة على عينة مكونة من ٣٠٠ مشاهدة تمثل بيانات ٥٠ شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩، وقد تم استخدام نموذج الإنحدار الخطى المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة الإناث في مجلس الإدارة والأداء المالي، كما توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مجلس الإدارة وحجم الشركة والرافعة المالية، كما أوضحت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين عمر الشركة والأداء المالي.

١١- **دراسة (Nguyen, et al., 2021):** قامت الدراسة بدراسة تأثير هيكل الحوكمة على الأداء البيئي والمالي في الشركات الصينية، والتأكيد على العلاقة بين الأداء المالي والبيئي عن طريق استخدام آليات الحوكمة، وقد تمت الدراسة على مجموعة من الشركات الصناعية الصينية ذات التأثير السلبي على البيئة على مدى ٥ سنوات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج ومن أهم هذه النتائج هناك ارتباط بين حجم مجلس الإدارة والأداء البيئي في الشركات، كما أن استقلالية مجلس الإدارة له تأثير إيجابي على الأداء، كما تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط بين آليات الحوكمة الداخلية والأداء المالي والبيئي.

١٢- **دراسة (Onyebuchi, et al. 2022):** توضح هذه الدراسة دور حوكمة الشركات والأداء المالي في الشركات الصناعية في نيجيريا في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠، ولقد ركزت الدراسة على دور أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والتدقيق والمساهمين في الحوكمة بغرض تقليل والحد من الآثار السلبية لحوكمة الشركات. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تنظيم وتحديد حجم مجلس الإدارة بما يتلائم مع المتطلبات المهنية، كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز قوانين وممارسات الحوكمة وكذلك الأداء المالي.

١٣- **دراسة (Hariact, et al., 2023):** تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير كلا من حوكمة الشركات والأداء المالي على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وقد تم تطبيق الدراسة على شركات التعدين المدرجة في بورصة اندونيسيا خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩، وقد تم دراسة الحوكمة من خلال أعضاء مجلس الإدارة، ونسبة المديرين، واستقلالية لجنة المراجعة والتدقيق، كما قامت بدراسة الأداء المالي من خلال العائد على حقوق الملكية. وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة أعضاء مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة والأداء المالي يزيد من الإفصاح الإيجابي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

١٤- **دراسة اقبال عناية محمد (٢٠٢٢):** هدفت الدراسة إلى إيضاح تأثير آليات الحوكمة والتمثلة في مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة، وكذلك ازدواجية مجلس الإدارة، واجتماعات المجلس، ومدى ملكية المجلس، وكذلك استقلال المراجع الخارجي، على الأداء المالي والذي تمت قياسه باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية، في المؤسسات القطرية في الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩، وقد اعتمد البحث على تحليل البيانات البانل (Panel data).

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين استقلالية مجلس الإدارة والعائد على حقوق الملكية، بينما وجود علاقة سلبية بين استقلالية المراجع الخارجي والعائد على حقوق الملكية، أما باقي المتغيرات ليس لها معنوية وبالتالي لا تؤثر على الأداء المالي.

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة: اختلفت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في عدة نقاط أهمها:

- ١- لم تتناول الدراسات السابقة الشركات الصناعية وخاصة شركات الأسمنت .
- ٢- جميع الدراسات السابقة قامت بقياس تأثير أساليب الحوكمة البيئية على الأداء المالي المتمثل في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ولم ينظر أحد إلى القيمة الاقتصادية المضافة كأحد مؤشرات الأداء المالي.

الاطار النظري

أولاً: الحوكمة البيئية:

- **نشأة الحوكمة البيئية:** وبدأت القضايا البيئية في الظهور في أواخر الستينيات وأوائل السبعينات من القرن الماضي، وبلغت ذروتها في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية (UNCHE) سنة ١٩٧٢ في ستوكهولم، و كانت نقطة البداية لعدد كبير من المبادرات على المستوى العالمي، والذي نتج عنه إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي كان له دور مهم في الحوكمة البيئية. (Arts 2005, p.5)

وفي السبعينيات من القرن الماضي، كان يوجد عدد قليل نسبياً من الدراسات والكتب والمراجع في المجال البيئي، إلا أنه كان يوجد بعض من الأعمال الكبرى التي مازالت تؤثر على البحوث البيئية العالمية، وبدأت الأبحاث البيئية في التوسع خلال الثمانينات من القرن الماضي، وذلك مع نشر تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بعنوان "مستقبلنا المشترك" وذلك سنة ١٩٨٧، والذي كان من أهم ما يدعو إليه دمج مبدأ التنمية المستدامة، وكان لهذا التقرير دور كبير في التغيير البيئي العالمي بجانب مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية سنة ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو. ونتيجة لذلك والإهتمام المتزايد بالقضايا البيئية، ظهر في هذه الفترة ثلاثة مجلات للقضايا البيئية، وهي مجلة الشؤون البيئية الدولية سنة ١٩٨٧، مجلة السياسة البيئية سنة ١٩٩٢، ومجلة البيئة والتنمية سنة ١٩٩٢.

استمر تطور مفهوم الحوكمة البيئية من خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة سنة ٢٠٠٢ بجوهانسبورغ، والذي كان له دور مهم في وضع أهم المعالم الأساسية لتطور نظام الحوكمة البيئية، قام هذا المؤتمر على تنفيذ أهداف مؤتمر ريو سنة ١٩٩٢.

- **مفهوم الحوكمة البيئية:** يعتبر مفهوم الحوكمة البيئية من المفاهيم التي لا يمكن تحديدها دون التطرق إلى مفهوم الحوكمة، فقد تعددت التعريفات المختلفة لحوكمة الشركات فيتم تعريف حوكمة الشركات بأنها "تطبيق ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة بالشركات"، كما يعكس هذا التعريف القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركات وحملة الأسهم، واصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة. (مجدى سامي، ٢٠٠٩:ص ١٥) ، كما قامت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD بتعريف الحوكمة بـ "مجموعة علاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين". (freeland, 2007) ، بينما عرفت مؤسسة التمويل الدولي IFC الحوكمة بانها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها (Alamgir, 2007)، كما قام مركز المشروعات الدولية بتعريف الحوكمة بأنها " الإطار الذي تقوم فيه الشركات بممارسة

وجودها، كما تركز الحوكمة على العلاقة بين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين وأصحاب المصالح والمساهمين، وكيفية التفاعل بين هذه الأطراف في عمليات الإشراف على الشركة".

كما يمكن تعريف الحوكمة البيئية بأنها " مجموعة الآليات والمنظمات والعمليات التي عن طريقها يؤثر الممثلون السياسيون في الأفعال والنتائج البيئية" (خديجة ناصري، ٢٠١٢: ص ١٣)، كما يتم تعريف الحوكمة البيئية على أنها "مبدأ شامل ينظم السلوك الخاص والعام نحو مزيد من المسؤولية والمساءلة من أجل البيئة" (سارة بن ابراهيم، ٢٠١٥: ص ٢٠)، فالحوكمة البيئية تعمل على كافة المستويات بداية من المستوى الفردي وصولاً إلى المستوى العالمي والجماعي، كما تدعو إلى مسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على البيئة. كما تؤكد على أهمية مشاركة المؤسسات داخل وخارج الحكومة وعبر الحدود الوطنية. (صالح زياني وآخرون، ٢٠١٠: ص ٩٤)، ومن الممكن أيضاً تعريف الحوكمة البيئية على أنها " مجموعة الوظائف والمسؤوليات التي تهتم باتخاذ القرارات التي تخص البيئة عن طريق الإلزامات الحكومية والغير حكومية" (نوال التبعالي، ٢٠١٧: ص ٥٠)، والحوكمة البيئية تعني أيضاً "العمليات التنظيمية والآليات والمنظمات التي من خلالها يؤثر الممثلون السياسيون في الأعمال والنتائج البيئية"

وقد قام البرنامج الأنمائي للأمم المتحدة (UNDP) بتعريف الحوكمة البيئية على أنها ممارسة السلطات السياسية والإدارية والإقتصادية لإدارة شؤون المجتمع في كافة مستوياته (انصار البراوي، ٢٠١٢: ص ٤)، وقد عرف البنك الدولي الحوكمة البيئية بأنها "الهياكل والعمليات والوظائف والتقاليد المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة وأهداف المؤسسة" (world bank, 1992: p1)،

- **خصائص الحوكمة البيئية:** تتميز الحوكمة البيئية بعدد من الخصائص ومن أهم هذه الخصائص: (مصطفى عبدالمحسن، ٢٠٢٠: ص ١٠٣)

١- **الإفصاح والشفافية:** يجب أن تكون هناك شفافية في الإفصاح البيئي وذلك لضمان النزاهة والعدالة والثقة في المعلومات والإجراءات التي يقوم بها مجلس الإدارة وإدارة الشركات عامة، حيث يتم توصيل المعلومات الصحيحة والكاملة والواضحة عن أداء الشركات المالي والإداري والبيئي، وتوفير نظام فعال يمكن الاعتماد عليه في إتخاذ القرارات ليس فقط للإدارة والمساهمين، بل لكافة الجهات والأطراف سواء المستثمرين الحاليين أو المحتملين، أو الموظفين أو المقرضين أو الجهات الحكومية.

٢- **الإنضباط:** ويتم ذلك من خلال إتباع السلوك المناسب والصحيح، وكذلك تطبيق اللوائح والقوانين التعليمات التي تم وضعها لتوضيح الواجبات التي يجب أن يتم إتباعها، وذلك من أجل تحقيق واتباع الحوكمة البيئية.

٣- **المساءلة:** يقصد بالمساءلة أنه يجب مساءلة وحساب المسؤولين عن الشركات، أو من لهم الحق في إتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال داخل الشركة، عن نتائج أعمالهم وقراراتهم، وهذا يعني أن يتم تحميل المسؤولين داخل الشركة مسؤولية قراراتهم وأعمالهم، ولتنفيذ هذا لابد من أن يكون هناك هرم إداري يوضح مسؤوليات وإختصاصات وصلاحيات كل فرد أو مسؤول داخل الشركة مما يجعل من السهل تحديد إختصاصات كل فرد .

٤- **الاستقلالية:** من خلال الاستقلالية يتم تقليل وإلغاء تضارب المصالح، والاستقلالية أيضاً مرتبطة بوجود هرم إداري يحدد إختصاصات كل فرد على حده، وتبدأ الاستقلالية عن طريق تشكيل المجالس وتعيين اللجان، بحيث لا يسمح بتأثير أو تدخل في القرارات.

٥- **تحقيق العدالة والإنصاف:** يقصد بالعدالة والإنصاف احترام حقوق كل طرف من الأطراف ذات المصالح، وكذلك الإعتراف بهذه الحقوق وذلك لتحقيق المساواة، ومن هذه الأطراف أقلية المساهمين أو صغار المستثمرين، حيث

قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بوضع نظم وإجراءات تمنع العاملين داخل الشركة وكذلك أعضاء مجالس الإدارة والمديرين من الاستفادة من مناصبهم.

٦- **المسؤولية:** تكون المسؤولية الأساسية عن الحوكمة الجيدة متروكة للمديرين وتزويد المساهمين بضمان موضوعي ومستقل بالاعتماد على التقارير المالية والمعلومات الأخرى التي يتم تقديمها من الشركة، وترتبط المسؤولية بالمساءلة، من حيث القيام بإجراءات تصحيحية أو المعاقبة على الإدارة السيئة، وهي تندرج ضمن تفويض السلطات في كل شركة، حيث تساعد المسؤولية في تنفيذ العمليات الخاصة بالشركة بشكل أفضل من خلال تعرف العاملين على الأعمال المطلوبة منهم وبالتالي محاسبهم على تلك الأعمال.

٧- **المسؤولية الإجتماعية:** يجب النظر إلى المؤسسة أو الشركة على أنها المواطن الجيد، وذلك من خلال رفع درجة الوعي الإجتماعي ودرجة الوعي لدى العاملين، وكذلك رفع السلوك المثالي والقيم.

- **دوافع الإهتمام بالحوكمة البيئية:** أصبح موضوع الحوكمة البيئية من الموضوعات المهمة خاصة بعد الضغوطات التي تفرضها الجهات والمؤسسات والحكومات، ويمكن تلخيص هذه الضغوطات في التالي:(جورج دانيال، ٢٠٠١: ص ٤٣٤-٤٣٩)

١- **المستهلكين:** أدى زيادة الإهتمام بحماية البيئة من الأضرار المختلفة التي تتعرض لحدوث تغيير في أنماط الشراء والإستهلاك لدى المستهلكين، و زيادة إقبالهم على المنتجات التي لا تسبب أضرار بيئية ، و بالتالي يعتبر هذا تحدياً حقيقياً للشركات وذلك من أجل تحقيق الرقابة على عمليات الإنتاج و المنتجات و ذلك بهدف حماية البيئة ، و يعتبر الوعي البيئي للمستهلكين من أهم العوامل الرئيسية التي جعلت الشركات تهتم بالحوكمة البيئية و الرقابة على حمايتها لتفادي مخاطر فقد حصصها التسويقية .

٢- **المستثمرين والمساهمين:** نتيجة للأنشطة السلبية للشركات والتي تقوم بالضرر البيئي، إلى جانب زيادة الإلتزامات بالإشترطات البيئية الموضوعية من قبل الجهات المتخصصة، مما أدى إلى تخفيض الأرباح المحققة، فكان هناك ضغوط متزايدة من جانب المساهمين و المستثمرين للحصول على معلومات كافية وكاملة عن الأداء البيئي للشركات، إلى جانب معلومات عن الأداء المالي، فالمساهمين والمستثمرين يعلمون الممارسات والأنشطة التي لها تأثير سلبي على البيئة يؤدي إلى المخاطر وبالتالي زيادة الأعباء والإلتزامات البيئية والمخاطر ، مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح، و الإضرار بمصالحهم .

٣- **المقرضين:** يحتاج المقرضون والبنوك إلى معلومات بيئية نادراً ما توفرها التقارير المالية ، و ذلك لكي يتمكنوا من تقييم المخاطر البيئية التي قد تترتب عن منح الائتمان للغير، ذلك لأنها قد تتعرض لمخاطر ناتجة عن التأثيرات البيئية السالبة لأنشطة الشركات ، مما قد يسبب مخاطر بيئية على البنوك والمقرضين.

٤- **القوانين التي تطالب بحماية البيئة:** نتيجة للأضرار البيئية التي تسببت فيها الشركات و حدوث التغيرات المناخية، تقب الأوزون ، و الأمطار الحمضية ، مما دفع بكثير من الدول إلى وضع سياسات و قوانين بيئية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة من الأضرار المختلفة.

٥- **جماعات الضغط البيئي:** تقوم المؤسسات والجهات البيئية بالضغط على المنشآت الاقتصادية وخاصة التي لها تأثير سلبي على البيئة، وذلك لغرض الحفاظ على البيئة والحد من الأضرار البيئية، من ابرز وأهم هذه المؤسسات والجهات Greenpeace , Friends Of The Earth و تقوم هذه المؤسسات البيئية بالإتحاد

والتعاون فيما بينها للضغط على المنشآت الاقتصادية وخاصة التي تتسبب بأضرار بيئية وتسلب الضوء على تلك المنشآت، كما تقوم بحث المستهلكين بعدم التعامل مع هذه المنشآت.

- **أهداف الحوكمة البيئية:** تتمثل أهداف الحوكمة البيئية حول الحفاظ على البيئية وحمايتها، لما تمثله من قيمة جوهرية، وكذلك وضع الأسس والمبادئ للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من أجل المنفعة العامة، والتقليل من المخاطر التي تسببها الشركات الصناعية من خلال عملية تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية على البيئة، للحوكمة البيئية عدة أهداف، ومن أهم هذه الأهداف إلزام الشركات خاصة الشركات التي لها تأثير سلبي على البيئة، بالالتزام بالمبادئ والقوانين البيئية، والحفاظ على الموارد البيئية وكذلك التوافق بيئياً، ويمكن تلخيص أهداف الحوكمة البيئية في عدة نقاط ومن أهمها: (حسين بن طاهر، ٢٠١٢)

- تعميق ثقافة الإلتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير البيئية والمتفق عليها.
- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء البيئي للشركة.
- زيادة ثقة المستثمرين والماهمين في الشركات المتوافقة بيئياً.
- وضع الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف البيئية للشركة.
- ضمان مراجعة الأداء البيئي للشركة.
- العمل على تحقيق الإستقرار والتنمية البيئية والمالية والإقتصادية.

- **أهمية الحوكمة البيئية للشركات:** تتعدد المزايا التي تحققها الحوكمة البيئية، فقد تعود هذه المزايا على المجتمع ككل أو على الشركة والمستثمرين، ويمكن تقسيم مزايا الحوكمة البيئية للشركات كالتالي: (محمود ناصر، ٢٠١١:ص٤٠)

- **مزايا الحوكمة بالنسبة للشركة والمساهمين:**

- تحسين سمعة الشركة وزيادة الثقة فيها.
- حماية حقوق المساهمين.
- تحسن الأداء المالي والبيئي للشركة.
- زيادة السيولة.
- تخفيض تكلفة رأس المال.
- تحسين العلاقات بين أصحاب المصالح.
- مزايا الحوكمة بالنسبة للمجتمع:
- الحد من الفساد.
- العمل على زيادة الإنتاجية .
- العمل على الابتكار وتقليل الفاقد.
- تشجيع الإستثمار وزيادة المنافسة.
- زيادة الثقة بين أصحاب الشركات والأعمال والدولة.

- **مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة البيئية:** يعتبر مجلس الإدارة من أهم آليات وأساليب تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية للشركات، فمجلس الإدارة هو الهيئة العليا التي تحكم الشركة، ويتم اختياره من مجموعة مختلفة من المساهمين، ويتمثل دوره الرئيسي في مراقبة تنفيذ أهداف الشركة المختلفة ويتكون من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين وأعضاء مستقلين.

ومن أهم مسؤوليات مجلس الإدارة هو الإشراف على الأداء الإداري والبيئي داخل الشركة وتحقيق عائد مناسب للمساهمين، مع المحافظة على عدم تعارض المصالح، كما تتضمن مسؤولياته الرقابة والإشراف على النظم داخل الشركة لضمان تطبيق القوانين، كما أن مجلس الإدارة هو المسؤول أمام المساهمين ويعتبر وكيل عنهم. (محمد مصطفى، ٢٠١٦:ص٥٥)

ولقد قامت قواعد حوكمة الشركات البيئية بتحديد دقيق لبعض مسؤوليات مجلس الإدارة والتي تتمثل في:

- إعداد نظام فعال للرقابة الداخلية وكذلك الرقابة البيئية لمختلف الأعمال.
 - الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية وحماية حقوق أصحاب المصالح والمساهمين.
 - الإشراف على أداء الشركة البيئي وحماية الموارد المتاحة.
 - التأكد من أن الشركة تقوم بالإفصاح عن المعلومات المناسبة والكافية لجميع الأطراف لتساعدهم في القيام بواجباتهم وأعمالهم بكفاءة سواء كانت هذه المعلومات مالية أو بيئية.
 - التأكد من أن الشركة تقوم بتنفيذ استراتيجياتها مع الأخذ في الاعتبار الجوانب والمتطلبات البيئية.
 - مراجعة مدى التزام الشركة بالمتطلبات والقوانين البيئية التي تحكم الشركة.
- نظراً لأن نجاح تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية يتوقف على رئيس مجلس الإدارة، ولكن نظراً لكبر حجم مسؤوليات مجلس الإدارة وانشغالاته ترتب على ذلك إنشاء العديد من اللجان لتحل محل وظائف مجلس الإدارة وتقوم برفع تقرير مفصل لمجلس الإدارة، ويعتبر دورها بمثابة الاستشاري لكي تقدم لمجلس الإدارة صورة أوضح للشركة، كما أنها تطمئن المساهمين، وكذلك تقوم بحل النزاعات التي قد تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين مختلف الأطراف، وتتحمل هذه اللجان مسؤولية التصرف والاعمال التي توصى بها اللجنة.

ثانياً: الأداء المالي في الشركات الصناعية:

- **تعريف الأداء المالي:** يمكن تعريف الأداء المالي بأنه ما حققته الشركة من عوائد يتم تسجيلها في سجل حسابي يعتمد على قياس العمليات المرتبطة بالإطار المالي في فترة زمنية محددة وتتم مقارنتها بشركات أخرى متشابهة، كما يمكن تعريفه أيضاً على أنه أحد الآليات التي تقوم من خلالها الشركة بالإستخدام الأمثل للوسائل والإمكانات المتاحة بأفضل صورة وطريقة ممكنة من خلال خفض التكلفة وزيادة العائد (سواء مسعودي، ٢٠١٥:ص٢٤)، كما أن الأداء المالي يعرف أيضاً بأنه العمل على تعظيم الناتج من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك من خلال خفض التكاليف وزيادة الإيرادات أو العوائد بصفة دائمة ومستمرة على المدى المتوسط والطويل وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في الأداء في الشركات. (Ndungo,et al.,2017:p51)
- **خصائص الأداء المالي:** يتمتع الأداء المالي في الشركات الصناعية بعدد من الخصائص ومن أهم هذه الخصائص: (Omnamasivaya,et al.2016:p.20)

١- **الحساسية:** يتميز الأداء المالي بالحساسية أي القدرة على تمييز أدق درجات الاختلاف والتأثر بها.

- ٢- **الصدق والسلامة:** وهي تمثل سلامة أداة قياس الأداء المالي، واعطائها نتائج صحيحة وحقيقية، فأدوات القياس الموضوعية تعطي نتائج أدق من المؤشرات الذاتية.
- ٣- **الكفاية:** تتمثل في القدرة على تقييم جميع جوانب الأداء داخل الشركة، سواء أداء مالي أو إقتصادي أو بيئي أو اجتماعي.
- ٤- يعتبر الأداء المالي أداة هامة يتم من خلالها تحديد مستوى الأداء الكلي في الشركة.
- **القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر لقياس الأداء المالي:** تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة من المقاييس الحديثة نسبيا التي يتم استخدامها نظرا لان النسب المالية التقليدية غير قادرة على تحديد القيمة الاقتصادية الحقيقية لثروة الملاك، وتعتبر من اهم المداخل الحديثة التي اثارت اهتمام كبير والذي يرجع بدايته من خلال شركة Stern Stewart & co. في الولايات المتحدة الامريكية، والتي قامت بانتاج مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة ليساعد في قياس أداء الشركة المالي.
- تعددت التعريفات الخاصة بالقيمة الاقتصادية المضافة EVA فقد عرفها Stern Stewart بانها مقياس للأداء المالي في الشركات لحساب الربح الحقيقي والذي يرتبط بمبدأ تعظيم الثروة لحملة الاسهم والملاك وذلك لفترة محاسبية، وهو الفرق بين صافي الربح المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك. (أحمد اسماعيل، ٢٠٢٢:ص١٩٠٥)، كما عرفه البعض بأنه صافي ربح العمليات بعد طرح الضريبة ناقصا الثمن المناسب لتكلفة الفرصة البديلة لكل الاعمال التي تم استثمارها، او بمعنى اخر هو تقدير الربح الاقتصادي الحقيقي او المبلغ الذي يقل او يزيد به الارباح عن الحد الأدنى المطلوب للعائد والذي يحصل عليه المستثمرين. (Sekyere, 2016:p.8)
- أ- **أهمية القيمة الاقتصادية المضافة:** تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة من افضل مقاييس الأداء المالية، لانها توضح الربح الاقتصادي الحقيقي للشركة، وهناك عدة عوامل تجعل القيمة الاقتصادية المضافة ذات اهمية ومن اهم هذه العوامل:
- **طريقه فعالة لحساب ارباح حملة الاسهم:** من اهم الاسباب التي تميز القيمة الاقتصادية المضافة هي انها تأخذ في الاعتبار تكلفه رأس المال في حساب القيمة الاقتصادية المضافة، فقد تظهر الشركة رابحة عن طريق المؤشرات التقليدية ولكن في الحقيقة لا تحقق اي أرباح، فتقوم القيمة الاقتصادية المضافة بقياس اذا كان ربح الناتج كافي لتعويض رأس المال المستعمل في المشروع ام كان ممكن استغلاله في فرصة اخرى بديلة.
- **مقياس يفهمه المديرين والتنفيذيين:** يتميز مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة بأنه مقياس بسيط يمكن ان يفهمه المديرين خاصة، بعكس بعض المؤشرات التي لا يستطيع بعض المديرين فهمها.
- **تحقيق الترابط بين التقارير الادارية وثروة الملاك:** قام Stern & Stewart بابتكار مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لمساعدة المديرين على استخدام مبدئين اساسيين في اتخاذ القرارات، وهما **اولا** الهدف الرئيسي لاي شركة هو زيادة ثروة الملاك وتعظيم الثروة، **ثانيا** تعتمد قيمة الشركة بشكل اساسي على توقع المستثمرين لمدى تجاوز الارباح المتمثلة في تكلفة رأس المال.
- **ازاله التشويش وتعدد الاهداف:** يعد استخدام القيمة الاقتصادية المضافة لتجنب التشويش عن طريق استخدام مؤشر مالي واحد يربط بين جميع انواع القرارات ويركز على زيادة ثروة حملة الاسهم. (مسعود مصباح، ٢٠٢٢:ص١٣٠)

ب- حساب القيمة المضافة الاقتصادية:

$$EVA = (ROI - WACC) * IC$$

حيث أن:

ROI = معدل العائد على رأس المال المستثمر

WACC = المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال

IC = رأس المال المستثمر

إذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة EVA موجبة فهذا يعني أن العائد على رأس المال المستثمر أعلى من تكلفة رأس المال وأن الشركة حققت أداء مالي جيد، مما يؤدي إلى زيادة ثروة المساهمين، والعكس صحيح، أما إذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة سالبة فهذا يعني أن العائد على رأس المال أقل من تكلفة رأس المال مما يدل على تدمير القيمة للمساهمين.

ثالثاً: تأثير آليات الحوكمة البيئية على الأداء المالي في الشركات الصناعية:

- تأثير مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة على الأداء المالي في الشركات:

أ- تأثير حجم مجلس الإدارة على الأداء المالي:

حجم مجلس الإدارة يمثل إجمالي عدد المديرين في المجلس، ويجب ان يشمل على كلا من المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين، وقد اتضح ان حجم مجلس الإدارة غير ثابت ويختلف من بلد الى اخرى، اعتمادا على ثقافة كل بلد، وهذا يدل على عدم وجود حجم مثالي او معيار يحدد عدد افراد مجلس الإدارة.

هناك بعض الدول التي تفضل صغر حجم مجلس الإدارة، مثل سويسرا وهولندا والمملكة المتحدة، بينما هناك دول اخرى تفضل حجم اكبر من مجلس الإدارة، مثل فرنسا واسبانيا وبلجيكا والمانيا، وقد وجد البعض ان هناك علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة وعدد اعضاء مجلس الإدارة والأداء المالي، المتمثل في العائد على الاصول وانه كلما زاد حجم مجلس الإدارة تصبح عملية الاشراف واتخاذ القرارات اكثر دقة وفاعلية، لانه كلما زاد حجم مجلس الإدارة كلما سمح لمزيد من المتخصصين في مختلف المجالات، وبالتالي اتخاذ القرارات بطريقة صحيحة، وهناك من يرى ان كبر حجم مجلس الإدارة له تأثير سلبي على أداء الشركة وان العدد الصحيح لاعضاء مجلس الإدارة يجب ان يتراوح بين ٨ الى ١٠ عضوا، لان كبر حجم مجلس الإدارة ينتج عنه تباطؤ في اتخاذ القرارات الهامة الى جانب صعوبة ترتيب الاجتماعات، وعدم التوصل الى توافق في الازاء وبالتالي سيطرة الرئيس التنفيذي، هو ما يؤثر بالسلب على أداء الشركة المالي (Pillai, et al., 2017:p9)

وبناء على ما سبق نجد انه لا يوجد اتفاق حول حجم مجلس الإدارة السليم والأداء المالي للشركات، ولكن يجب ان يتوافق حجم مجلس الإدارة مع حجم الشركة، وانه مهما اختلف حجم مجلس الإدارة فيجب ان يكون لكل عضو دور هام وان يكون هناك تعاون بين الاعضاء.

ب- تأثير استقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي: تعبر استقلالية مجلس الإدارة عن النسبة المئوية لعدد المديرين غير التنفيذيين المستقلين الى اجمالي عدد المديرين، فالمديرين يرغبون في تحقيق اهدافهم الخاصة بدون النظر الى مصلحة المساهمين، وذلك بسبب فصل الملكية عن الإدارة، ولكن بعد ظهور المديرين التنفيذيين اصبح من الممكن حل هذه المشكلة والعمل على تحسين عملية اتخاذ القرارات مع الاخذ في الاعتبار مصلحة المساهمين، كما ان المديرين التنفيذيين لهم دور في مراقبة مجلس الإدارة، فكلما زاد المديرين الخارجيين زادت استقلالية مجلس الإدارة وبالتالي ادى الى تحسين الأداء في الشركات، وهناك من يرى ان المديرين الداخليين افضل من الخارجيين والمستقلين، لان هدف المديرين الداخليين هو زيادة أرباح الشركة الى اقصى درجة ممكنة وبالتالي زياده الأداء المالي. (Jarbou et, al, 2015: p.32)

ج- تأثير عدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي: إن زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة يجعل مجلس الإدارة أكثر قدرة على مراقبة أداء الإدارة بشكل عام وفعال، والعمل على توجيه الإدارة وبالتالي تحسين الأداء المالي في الشركات، ولكن دائماً لا يملك اعضاء مجلس الإدارة الوقت الكافي لاجتماعهم، ولكن للتخلص والتغلب على هذه المشكلة فقد قام مجلس الإدارة بانشاء لجان تساعده في الوفاء بواجباته، حيث اصبح مهام هذه اللجان هي الاجتماعات ومناقشة وعمل كل ما هو متعلق بالشركة، وتبادل الافكار، و لاجتماعات لجان المراجعة تأثير إيجابي على الأداء في الشركات بشكل عام. (بورقة ٢٠١٥: ص ١٣٩)

د- تأثير لجان مجلس الإدارة على الأداء المالي: تتمثل لجان مجلس الإدارة في لجنة المراجعة ولجنة المكافآت ولجنة المخاطر، ولهذه اللجان تأثير على الأداء في الشركات حيث توصلت عدد من الدراسات إلى أن إستقلالية لجنة المراجعة لها تأثير على الأداء المالي في الشركات، لان إستقلالية لجنة المراجعة تزيد من كفاءه الرقابة على مختلف نشاطات الإدارة العليا ومعالجة مواطن الضعف وبالتالي تحسين مستوى الأداء المالي في الشركة. (نورة محمدى، ٢٠١٨: ص ١٠٦)

إجراءات البحث

أولاً: مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع الدراسة والتي تم توزيع الاستبيانات عليهم في الفئات التالية:

- أعضاء هيئة التدريس في كليات ومعاهد الدراسات والبحوث البيئية.
- مسؤولي وزارة البيئة.
- مسؤولي البيئة في مصانع الأسمنت في منطقة القاهرة الكبرى.

ثانياً: العينة الفعلية: بعد التحقق من صدق أداة القياس وثباتها، تم توزيع الاستبيانات على أفراد عينة الدراسة، حيث قام الباحثون بتوزيع (٣٨٤) استمارة، وقد بلغ عدد المسترجع منهم (٣٧٢)، منهم (٣٢) استمارة غير صالحة للتحليل الإحصائي، وبالتالي كانت العينة الفعلية (٣٤٠)، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (١):

جدول رقم (١): العينة الفعلية

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	الاستمارات الغير صالحة للتحليل	العينة الفعلية
٣٨٤	٣٧٢	٣٢	٣٤٠

ثالثاً: أداة القياس: اعتمدت الدراسة على أسلوب الاستقصاء لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية، حيث قامت الباحثة بتصميم قائمة الاستقصاء بالإعتماد على الدراسة حول أثر استخدام أساليب الحوكمة البيئية وتحسين مستوى الأداء المالي لشركات الأسمنت المصرية ، وقد تم إعدادها واختبار صلاحيتها ومصداقيتها وفقاً للضوابط التالية:

- ١- الاعتماد على مقياس ليكرت (Likert) الخماسي بحيث تتراوح الإجابات من موافق جداً (٥) إلى موافق (٤) إلى محايد (٣) إلى غير موافق (٢) إلى غير موافق على الإطلاق (١).
- ٢- تحكيم قائمة الاستقصاء من قبل أساتذة المحاسبة والمراجعة في الجامعات.
- ٣- تعديل بعض الأسئلة بالاستمارة بناء على نتائج التحكيم وملاحظات من السادة أساتذة المحاسبة والمراجعة في الجامعات.
- ٤- حساب معامل ألفا كرونباخ لتحديد ثبات قائمة الاستقصاء وإقرار مدى الإعتماد عليها.
- ٥- تبويب قائمة الاستقصاء إلى الأجزاء التالية:

والاستمارة تحتوي على ثلاثة محاور، يمثل المحور الأول المتغير المستقل الأساسي للبحث وهو الحوكمة البيئية، أما المحور الثاني فهو المحور الرقابي أو ما يسمى بالمحور الوسيط ويمثله ماهية الأداء المالي ومؤشراته، أما بالنسبة للمحور الثالث للبحث والذي يمثل المتغير التابع يمثله تأثير الحوكمة البيئية على المؤشرات المالية، حيث يحتوى المحور الأول على (٢٥) تساؤلاً، والمحور الثاني (١٣) تساؤلاً، والمحور الثالث (١٣) تساؤلاً.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار مدى صحة الفروض الدراسية: اعتمدت الدراسة في اختبار مدى صحة الفروض وتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتوفرة في حزم البرامج الإحصائية المتقدمة SPSS على النحو التالي:

- ١- التحليل الوصفي للبيانات: Descriptive Analysis لتحديد خصائص عينة الدراسة من خلال الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك لرصد سلوك بيانات الدراسة.
- ٢- اختبار كرسكال ويلز (Kruskal - Wallis): لتحديد الفروق بين اتجاهات المستقصى منهم طبقاً لخصائص الديموجرافية.
- ٣- اختبار كولموجوروف سميرنوف (t One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test): لاختبار مدى تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي، واختيار الإختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة.
- ٤- تحليل إرتباط سبيرمان (Spearman): لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين كل المتغيرات المستقلة تحسين مستوى الأداء المالي لشركات الأسمنت المصرية كمتغير تابع.
- ٥- تحليل الإنحدار المتعدد (Multiple Regression/Correlation Analysis): يعتبر أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد وتحليل الإرتباط المتعدد من أساليب التحليل الإحصائي التي تستخدم في حالة تعدد المتغيرات المستقلة، وذلك بغرض الكشف عن نوع وقوة العلاقة ودرجة التأثير بين استخدام أساليب الحوكمة البيئية وتحسين مستوى الأداء المالي لشركات الأسمنت المصرية.
- ٦- الإختبارات الإحصائية لفروض الدراسة: واشتملت على اختبار F-test لاختبار معنوية النموذج ككل، واختبار T-test لاختبار معنوية كل متغير على حده، كما تم استخدام (Variance Inflation Factor (VIF) واختبار

(Tolerance) لاكتشاف مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في النموذج. وتعتبر جميع هذه الاختبارات مصاحبة لأساليب التحليل التي تقرر استخدامها والمتوافرة في حزمة الأساليب الإحصائية SPSS.

خامساً: اختبارات الدراسة

أ- اختبار معاملي الثبات والصدق: يهدف اختبار الثبات والصدق إلى تقييم درجة الاتساق الداخلي لأسئلة الاستقصاء والتحقق من ثباتها، ومدى إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، ومدى إمكانية تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة، وذلك من خلال اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha ، ويكون المقياس مقبولاً إحصائياً إذا كانت قيمة ألفا (تساوي أو أكبر من 60%) لكي يتم تعميم نتائج دراسة المستقصى منهم على مجتمع الدراسة، ويتم حساب معامل الصدق عن طريق حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات (قيمة ألفا)، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (٢):

جدول رقم (2): قيمة الثبات والصدق

المتغير	المتغير	الرمز	متغيرات الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
مستقل	اساليب الحوكمة البيئية	X1	حجم مجلس الإدارة	22	0.929	0.964
		X2	استقلالية مجلس الإدارة	١٣	0.723	0.850
		X3	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	٣٥	0.768	0.877
تابع	الأداء المالي	Y	الأداء المالي لشركات الأسمت المصرية (القيمة المضافة الاقتصادية)	١٣	0.948	0.974
			النموذج	٤٨	0.964	0.982

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

من الجدول السابق يتضح الآتي:

- أن إجمالي النسبة المئوية لمعامل الثبات بلغ (96.4%) بينما بلغ نسبة معامل الصدق (98.2%) وهي نسبة مقبولة إحصائياً مما يؤكد إمكانية الاعتماد على نتائج التحليلات الإحصائية وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة.
- بينما بلغت قيمة أكبر قيمة لمعامل الثبات للمتغير المستقل وهو X1 (حجم مجلس الإدارة) بنسبة (92.2%)، وبلغت أقل قيم لمعامل الثبات للمتغير المستقل وهو X2 (استقلالية مجلس الإدارة) بنسبة (72.3%)، كما يتضح أن معامل الصدق على مستوى المتغيرات المستقلة كانت قيمة مقبولة إحصائياً.
- وبلغت قيمة أكبر معامل الصدق للمتغير المستقل وهو X1 (حجم مجلس الإدارة) بنسبة (96.4%)، بينما بلغت قيمة أقل لمعامل الصدق للمتغير المستقل وهو X2 (استقلالية مجلس الإدارة) بنسبة (85%). وأن معامل الصدق على مستوى المتغيرات التابعة كان (97.4%) وهي قيمة مقبولة إحصائياً.
- يتضح من خلال النتائج السابقة أن أسئلة استمارة الإستقصاء المستخدمة في الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات الداخلي والاتساق، وهذا يعني إمكانية الاعتماد على النتائج القائمة والاطمئنان إلى مصداقيتها.

ب- تحليل خصائص المستقصى منهم: يتم إجراء التحليل الوصفي لخصائص المستقصى منهم، وذلك لأهميتها في تفسير نتائج الدراسة؛ وبالتالي مدى إمكانية الاعتماد عليها من عدمه، إذ أن بعض العوامل مثل (طبيعة العلاقة بشركات الأسمنت، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي) قد تؤدي دوراً مهماً في تحديد مدى إدراك المستقصى منهم لأسئلة الدراسة، وخصوصاً في مجال أثر استخدام أساليب الحوكمة البيئية على تحسين مستوى الأداء المالي لشركات الأسمنت المصرية.

ت- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: تشمل نتائج التحليل الإحصائي الوصفي المتعلق بمدى أثر أساليب الحوكمة البيئية التي تقوم شركات الأسمنت المصرية بتطبيقها ومدى الالتزام بها، وللتحقق من ذلك تم تطبيق الأساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة في المتوسط والانحراف المعياري في تحليل البيانات الخاصة باتجاهات المستقصى منهم، بهدف التعرف على أي العبارات التي حازت على أعلى وأقل درجات الاتفاق بين آراء المستقصى منهم، ويوضح الجدول رقم (٣) التحليل الوصفي للمحور الأول:
جدول (٣): التحليل الوصفي حول التعرف على أساليب الحوكمة البيئية التي تقوم شركات الأسمنت المصرية بتطبيقها ومدى الالتزام بها

النسبة	معامل الإخلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
68.8	٢٦,٦	0.91	3.44	يقصد بالحوكمة الوسائل التي يتم من خلالها التحكم في توجيه النشاط لتحقيق مجموعة من النتائج وفقاً للمعايير المتفق عليها.
75.74	٣٣,٨	0.56	3.79	تعتمد الحوكمة على مجموعة من المعايير
77.97	٣٠,٤	0.80	3.90	تلتزم شركات الاسمنت بتطبيق مبادئ الحوكمة البيئية بصورة كاملة.
71.81	٣٣,٧	0.87	3.59	تشمل محددات الحوكمة الخارجية: المعايير المحاسبية - اللوائح والقوانين البيئية- الأجهزة والهيئات الرقابية للأداء البيئي.
68.36	٣٧,٩	0.76	3.42	تشمل محددات الحوكمة الداخلية: القواعد والقوانين واللوائح البيئية التي تقوم الشركة بوضعها- مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والجمعية العامة.
76.41	٣٣,٨	0.83	3.82	تلتزم شركات الاسمنت بتطبيق المراجعة البيئية كعنصر من الإدارة البيئية.
70.21	٣٠,٤	1.03	3.51	تتمتع الإدارة والعاملين بالشركة بقدر كافي من الوعي بأساليب الحوكمة البيئية.
73.75	٣٢,٣	0.83	3.69	يتوفر بالشركات نشرات دورية لتعريف العاملين بالالتزام بالأداء البيئي.
77.24	٣٠,٢	0.85	3.86	تنظم الشركات اجتماعات دورية للتوعية بضرورة تحسين الأداء المالي والبيئي.
78.59	٣٦,٤	0.75	3.93	يتابع مجلس الإدارة القرارات المالية والإدارية بما يؤثر على كفاءة الحوكمة البيئية وتعزيز جودة التقارير المالية.
79.79	٢٦,٦	0.77	3.99	يساهم مجلس الإدارة في وضع استراتيجيات العمل في الشركة.
79.17	٣٣,٨	0.77	3.96	تهتم إدارات المراجعة بالرقابة على كفاءة الحوكمة البيئية.
81.15	٣٠,٤	0.78	4.06	تهتم الشركة بالتعرف على آراء المراجعين حول الالتزام البيئي.
83.33	٣٣,٧	0.86	4.17	يوجد اهتمام بإدارة المراجعة البيئية الداخلية وإدارة المخاطر البيئية وإستقلالية المراجع البيئي الخارجي.
74.64	٣٧,٩	0.77	3.73	تلتزم لجنة المراجعة بالشركات الاسمنت بمتابعة إصدار المراجع الخارجي تقرير الحوكمة البيئية.
81.3	٣٣,٨	0.96	4.07	تلتزم شركات الاسمنت بالعدالة البيئية كوسيلة للاهتمام بالتبعات الاجتماعية للمشاكل البيئية.
80.52	٣٠,٤	0.98	4.03	تؤدي ضغوط الجماعات البيئية إلى فعالية الحوكمة البيئية.
78.54	٣٢,٣	0.88	3.93	تقوم الشركة بمساءلة وحساب المسؤولين عن إتخاذ القرارات في حالة القرارات الخاطئة.
69.9	٣٠,٢	0.89	3.49	تقدم الشركة معلومات كافية للمساهمين والمستثمرين والمقرضين عن أداء الشركة.
79.58	٣٦,٤	0.66	3.98	يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على الأداء البيئي والمالي داخل الشركة.
70.78	٢٦,٦	0.88	3.54	تلمي الحوكمة البيئية احتياجات الشركة مما يؤدي إلى رفع كفاءة القرارات الاستثمارية للمساهمين
69.48	٣٣,٨	0.91	3.47	هل أدت الحوكمة البيئية أهدافها في شركات الأسمنت المصرية
	١٨,٦	0.366	4.610	التحليل العام

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

من الجدول السابق يتضح الآتي:

- أن هناك إتفاقاً بين آراء المستقصى منهم حول التعرف على أساليب الحوكمة البيئية التي تقوم شركات الأسمنت المصرية بتطبيقها ومدى الالتزام بها حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية للمتوسط الحسابي (4.610) وانحراف معياري (0.366).

- جاءت العبارة أنه يوجد اهتمام بإدارة المراجعة البيئية الداخلية وإدارة المخاطر البيئية وإستقلالية المراجع البيئي الخارجى أعلى العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم إلى حيث سجل متوسطه (4.17) والانحراف المعياري (0.86)، ويدل ذلك على الإهتمام بإدارة المراجعة البيئية الداخلية وإدارة المخاطر البيئية وإستقلالية المراجع البيئي الخارجى. يليها عبارة تلتزم شركات الأسمنت بالعدالة البيئية كوسيلة للاهتمام بالتبعات الاجتماعية للمشاكل البيئية حيث تتضح الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم إلى حيث سجل متوسطه (4.07) والانحراف المعياري (0.96).

يوضح الجدول رقم (٤) التحليل الوصفي لآراء المستقصى منهم حول ماهية الأداء المالى ومؤشراته:

جدول(٤): التحليل الوصفي لآراء المستقصى منهم حول ماهية الأداء المالى ومؤشراته

النسبة	معامل الإختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
75.78	٢١,٢	0.62	3.79	أساليب الحوكمة البيئية التي تقوم شركات الأسمنت المصرية بتطبيقها ومدى الالتزام بها
76.88	٢٥,٢	0.88	3.84	من مؤشرات الأداء المالى المستخدمة الزيادة في القيمة السوقية للسهم
78.02	٢١,٨	0.86	3.90	من مؤشرات الأداء المالى المستخدمة : القيمة المضافة الإقتصادية
78.85	٣٦,٢	0.84	3.94	يتم تحليل الأداء المالى للوصول إلى مؤشرات أفضل.
77.19	٢٣,٦	0.83	3.86	تساعد المؤشرات المالية في رصد مشكلات الشركة وتحليلها.
77.92	٢٢,٨	0.70	3.90	تساعد مؤشرات الأداء المالى في الحفاظ على نمو المبيعات.
65.99	٢٤,٨	1.27	3.30	تؤدي مؤشرات الأداء المالى إلى تحسين القيمة المضافة للشركة.
70.99	٢٠,٠	0.99	3.55	تعتبر مؤشرات الأداء المالى دلالة على الظروف والمشكلات المالية والاقتصادية التي تواجه الشركة.
67.97	٣٣,٩	1.12	3.40	تعمل مؤشرات الأداء المالى على زيادة الإفصاح المالى ومن ثم تحسين الشفافية
65.05	٣٥,٨	1.06	3.25	تساهم مؤشرات الأداء المالى المقامة بشكل موضوعي في عملية التنمية البيئية.
68.75	٢٠,٤	0.95	3.44	تساهم مؤشرات الأداء المالى فى تحديد المركز الاستراتيجي للشركة ضمن المنظومة الاقتصادية والبيئية.
69.32	٣١,٤	0.98	3.47	تحقق مؤشرات الأداء المالى درجة من الانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات الاقتصادية والبيئية المعتمدة.
63.96	٢٨,٤	1.15	3.20	تساعد مؤشرات الأداء المالى الشركة في البقاء داخل المنظومة البيئية.
	١٥,٤	1.14	3.18	التحليل العام

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

من الجدول السابق يتضح الآتي:

- أن هناك إتفاقاً بين آراء المستقصى منهم حول ماهية الأداء المالي ومؤشراته حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية للمتوسط الحساب (3.18) وانحراف معياري (1.14).
 - جاءت العبارة أن يتم تحليل الأداء المالي للوصول إلى مؤشرات أفضل. أعلى العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى حيث سجل متوسطه (3.94) والانحراف المعياري (0.84).
 - بينما جاءت العبارة تساعد مؤشرات الأداء المالي الشركة في البقاء داخل المنظومة البيئية أقل العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم حيث سجل متوسطه (3.20) والانحراف المعياري (1.1) .
- يوضح الجدول رقم (٥) التحليل الوصفي لآراء المستقصى منهم حول تحسين مستوى الأداء المالي لشركات الأسمنت المصرية:

جدول (٥): التحليل الوصفي لآراء المستقصى منهم حول تحسين مستوى الأداء المالي لشركات الأسمنت المصرية

النسبة	معامل الإختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
68.33	28.2	0.89	3.42	تساهم الحوكمة البيئية في تعزيز الاداء المالي والبيئي.
72.09	30.9	0.68	3.60	يوجد أثر لتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة البيئية لتعزيز جودة التقارير المالية
73.93	24.3	0.57	3.70	ساعد الالتزام بالحوكمة البيئية بزيادة العائد على حقوق الملكية والقيمة الاقتصادية المضافة باعتبارهما مقياسان لقيمة المنشأة.
69.27	41.7	1.10	3.46	تساعد الحوكمة البيئية في ضبط المعالجة المحاسبية ومعالجة مشاكل القياس بشركات الأسمنت.
65.68	30.2	1.10	3.28	تطبيق آليات الحوكمة له أثر على جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية
67.55	29.0	1.20	3.38	تؤدي البيانات الحوكمة البيئية إلى مؤشرات لتقييم أداء الشركة بصورة أكثر موضوعية.
66.61	29.0	1.10	3.33	أظهرت الحوكمة البيئية قيمة الشركة في سوق الأوراق المالية لقيمة أقرب إلى القيمة العادلة.
64.11	32.0	1.05	3.21	زادت الحوكمة البيئية من درجة الإفصاح والشفافية وفاعلية إجراءات وضوابط الرقابة البيئية الداخلية
61.93	37.6	1.13	3.10	تعزز الحوكمة البيئية قيمة الشركة المقيدة في بورصة الأوراق المالية
66.77	41.3	1.10	3.34	يزيد جودة الأداء المالي الثقة في الحوكمة البيئية.
63.54	25.0	1.13	3.18	يؤثر حجم مجلس الإدارة على مستوى الأداء المالي في الشركة
60.42	24.6	1.07	3.02	هناك تأثير إيجابي بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي
65.68	24.6	1.02	3.28	يؤثر معدل اجتماعات مجلس الإدارة على تحسين الأداء المالي في الشركة
	18.2	0.99	3.24	التحليل العام

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

من الجدول السابق يتضح الآتي:

- أن هناك إتفاقاً بين آراء المستقصى منهم حول تحسين مستوى الأداء المالي لشركات الأسمنت المصرية حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية للمتوسط الحسابي (3.24) وانحراف معياري (0.99).
- أن هناك اتفاق في أن حجم مجلس الإدارة له تأثير إيجابي على مستوى الأداء المالي حيث بلغت نسبة المتوسط الحسابي (3,18) وانحراف معياري (1,02).

- بينما جاءت العبارة أن هناك تأثير إيجابي بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي أقل العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم حيث سجل متوسطه (3.02) والانحراف المعياري (1.07) .
- كما جاءت العبارة بأن معدل اجتماعات مجلس الإدارة يؤثر على مستوى الأداء المالي حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,28) والانحراف المعياري (1,02) .
- جاءت العبارة أن ساعد الالتزام بالحوكمة البيئية بزيادة العائد على حقوق الملكية والقيمة الإقتصادية المضافة بإعتبارهما مقياسان لقيمة المنشأة أعلى العبارات من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم حيث سجل متوسطه (3.70) والانحراف المعياري (0.57) .
- سادساً: اختبار فروض الدراسة وتحليل النتائج: يتناول هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائي التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق باختبار مدى صحة فروض الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل ارتباط سبيرمان (Spearman): والذي يهدف إلى تحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة في العينة محل الدراسة، ويوضح الجدول رقم (٦) التالي نتائج تحليل ارتباط سبيرمان لمتغيرات الدراسة:

جدول (٦): نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

الأداء المالي لشركات الأسمنت المصرية	أساليب الحوكمة البيئية	ماهية الأداء المالي ومؤشراته	أساليب الحوكمة البيئية التي تقوم شركات الأسمنت بتطبيقها		
0.082	.638**	.254**	1.000	Correlation Coefficient	أساليب الحوكمة البيئية التي تقوم شركات الأسمنت بتطبيقها
0.108	0.000	0.000		Sig.(2tailed)	
340	340	340	340	N	
.821**	.865**	1.000	.254**	Correlation Coefficient	ماهية الأداء المالي ومؤشراته
0.000	0.000		0.000	Sig.(2tailed)	
340	340	340	340	N	
.717**	1.000	.865**	.638**	Correlation Coefficient	أساليب الحوكمة البيئية
0.000		0.000	0.000	Sig.(2tailed)	
340	340	340	340	N	
1.000	.717**	.821**	0.082	Correlation Coefficient	الأداء المالي لشركات الأسمنت المصرية
	0.000	0.000	0.108	Sig.(2tailed)	
340	340	340	340	N	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة دال عند مستوى المعنوية (0.01) من الجدول السابق يتضح الآتي:

- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين غالبية متغيرات الدراسة الرئيسية من وجهة نظر المستقصى منهم، حيث توجد علاقة ارتباط طردية قوية ومعنوية بين كلٍ من (الأداء المالي لشركات الأسمنت المصرية وماهية الأداء المالي ومؤشراته، وأساليب الحوكمة البيئية)، وذلك بمعامل ارتباط (**.821)، (.717) على الترتيب، عند مستوى معنوية (0.000) .

كما تم الاعتماد على أسلوب تحليل الإنحدار التدريجي (Stepwise Regression) لاختبار مدى صحة الفروض؛ ويهدف هذا الأسلوب إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على تحسين مستوى الأداء المالي لشركات الأسمنت المصرية، ويوضح الجدول التالي رقم (٧) تحليل الإنحدار التدريجي:
ويوضح الجدول رقم (٧): نتائج تحليل الإنحدار التدريجي لأهم المتغيرات المؤثرة على تحسين مستوى الأداء المالي لشركات الأسمنت المصرية

VIF	Tol	Sig.	T	معاملات غير المعيارية		المتغيرات	R ²
				Beta	Std. Error		
1.420	0.704	0.000	15.226	0.356	0.037	أساليب الحوكمة البيئية التي تقوم شركات الأسمنت المصرية بتطبيقها ومدى الالتزام بها	X1
1.420	0.704	0.000	45.723	1.068	0.034	ماهية الأداء المالي ومؤشراته	X2

لثابت (a) = ٠,٢٦٦
معامل الارتباط المتعدد R = 0.924
معامل التحديد R² = 0.854
معامل التحديد المعدل R² Adjusted = 0.835
قيمة اختبار "F" = 1111.18
عند مستوى معنوية = 0.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

من الجدول السابق يتضح الآتي:

- معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار المتغيرات المستقلة التي تؤثر تحسين مستوى الأداء المالي لشركات الأسمنت المصرية، حيث بلغت قيمة F (1111.18) بمستوى معنوية (0.001) وهي أقل من 5%، وبالتالي فإن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة (Y1) والنتائج لها دلالة مما يساعدنا في اتخاذ القرار، أما فيما يتعلق بالقوة التفسيرية فإنه من الملاحظ أن قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة بلغ (0.924)، والمساهمة النسبية لها والتي يعكسها معامل التحديد (R²) بلغت (0.854)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (أساليب الحوكمة البيئية التي تقوم شركات الأسمنت المصرية بتطبيقها ومدى الالتزام بها ماهية الأداء المالي ومؤشراته) تفسر ما مقداره 85.4% من المتغير التابع (تحسين مستوى الأداء المالي لشركات الأسمنت المصرية).

- وتوضح نتائج تحليل الإنحدار المتعدد أهم المتغيرات المستقلة والتي تؤثر معنويًا على تحسين مستوى الأداء المالي لشركات الأسمنت المصرية، أساليب الحوكمة البيئية التي تقوم شركات الأسمنت المصرية بتطبيقها ومدى الالتزام وتتمثل بمستوي معنوية (0.000)، وكذلك ماهية الأداء المالي ومؤشراته بمستوي معنوية (0.000)، ومما سبق يتم قبول فروض الدراسة. ونتيجة لما سبق، فإن عامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير أقل من (10) والتفاوت (Tolerance) أكبر من (0,1) لكل متغير، مما يعني أنه لا توجد علاقة خطية متعددة بين المتغيرات التوضيحية بحيث يمكن للباحث الاعتماد على نتائج هذا النموذج.

الخلاصة

شهدت السنوات الأخيرة إهتماماً ملحوظاً بالقضايا والموضوعات البيئية، حيث تعد قضية الحفاظ على البيئة من الآثار السلبية التي تنتج عن العمليات خاصة في الشركات الصناعية ذات التأثيرات السلبية على البيئة من أهم القضايا التي حظت بإهتمام كبير سواء على المستوى الدولي أو المحلي، إلى جانب زيادة الوعي لدى الشركات الصناعية، نتيجة لذلك قامت الاعداد من الدول والجهات المختلفة بوضع قوانين وتشريعات خاصة بحماية البيئة وكذلك ظهرت أهمية الحوكمة البيئية للحد من الآثار السلبية على البيئة، ويتم تطبيق الحوكمة البيئية من خلال أساليب ومن أهم هذه الأساليب والآليات مجلس الإدارة ومن خلال ما سبق يتضح الآتي:

- ١- تؤثر أساليب الحوكمة البيئية على مستوى الأداء المالي في الشركات الصناعية.
- ٢- يؤثر حجم مجلس الإدارة في تحسين مستوى الأداء المالي في شركات الأسمنت المصرية.
- ٣- يوجد تأثير أقل قوة لاستقلالية مجلس الإدارة على تحسين مستوى الأداء المالي في شركات الأسمنت المصرية.
- ٤- يؤثر عدد اجتماعات مجلس الإدارة في تحسين مستوى الأداء المالي في شركات الأسمنت المصرية.
- ٥- تعتبر الأزمات المالية التي شهدتها العالم بمثابة نقطة الانطلاق لوضع مبادئ وتشريعات حوكمة الشركات.

التوصيات

من خلال نتائج الدراسة النظرية والعملية واتساقاً مع أهداف البحث يوصى الباحث بالآتي:

- زيادة الوعي البيئي وكذلك ضرورة الإلتزام بالتشريعات والقوانين والإجراءات البيئية داخل الشركات.
- ضرورة التطبيق الفعال للحوكمة البيئية في الشركات الصناعية لما لها من أهمية في تحسين الأداء المالي.
- دعم وتعزيز الجهود المبذولة داخل الشركات لتطبيق مبادئ وأليات الحوكمة البيئية وكذلك ضرورة الإفصاح عن الأليات المتبعة.
- العمل على نشر ثقافة الحوكمة، وكذلك توعية الشركات الصناعية بأهمية الحوكمة.
- القيام بدورات توعية في الشركات بمختلف القطاعات، للتوعية بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة، وعقد ندوات بالتنسيق مع المؤسسات المختلفة، تحت إشراف المتخصصين في مجال حوكمة الشركات.
- التأكيد على الاستقلالية التامة لمجلس الإدارة.
- ضرورة الأهتمام بحجم مجلس الإدارة ومؤهلات أعضاء المجلس، وكذلك ضرورة التأكيد على دورية إجتماعات مجلس الإدارة.
- السماح للمستثمرين وأصحاب المصالح بالإتصال المباشر بمجلس الإدارة.

المراجع

- إبراهيم محمد الطحان، ٢٠٢٠ "أثر تنوع مجلس الإدارة وفقاً للجنس على الأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية" مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد (٦) العدد (١٠).
- أحمد اسماعيل الفودري، ٢٠٢٢، "دور تطبيق مدخل القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء الاستراتيجي كاحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الكويتية" المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد (١٣)، العدد (٢).
- أحمد السيد الدقن، ٢٠١٩ "التحول من الإدارة البيئية إلى الحوكمة البيئية - نحو إطار قيمي وإجرائي للوصول للتنمية المستدامة" المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد (٣٩)، العدد (٢).
- أقبال عناية محمد، ٢٠٢٢ "أليات حوكمة الشركات والأداء المالي في قطر: دراسة قياسية لعينة من المؤسسات المالية القطرية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٩" مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد (٥) العدد (٢).
- أنصار أمين البراوي، ٢٠١٢ "محددات الحوكمة البيئية: دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول" ورقة بحث قدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، طرابلس.
- إيهاب طارق عبد العظيم، ٢٠١٧ "استراتيجية وخطة عمل الحوكمة البيئية في الدول العربية" دراسة قدمت لجامعة الدول العربية، مؤتمر وزارة البيئة العربي.
- بورقة وغربي، ٢٠١٥ "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية" المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد (٢٨) العدد (٣).
- جورج دانيال غالي، ٢٠٠١ "تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة و تحديات الألفية الثالثة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- حسين بن طاهر، ٢٠١٢ "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري" كلية العلوم والإقتصاد والتجارة، جامعة خضير بسكرة..
- خديجة ناصري، ٢٠١٢ "مظاهر الهندسة المؤسسية للحوكمة البيئية العالمية" رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة بن خضر، الجزائر.
- سارة بن إبراهيم، ٢٠١٥ "الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- سارة مخلوفي، ٢٠١٩، "دور الحوكمة البيئية العالمية في تحقيق الأمن البيئي" رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي.
- سناء مسعودي، ٢٠١٥ "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية- دراسة حالة وكالتي BNA و CPA بالوادي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢" رسالة ماجستير، جامعة الشهيد جمه لخضر بالوادي، الجزائر.
- صالح زياني ومراد بن سعيد، ٢٠١٠ "الحوكمة البيئية العالمية - قضايا واشكالات"، كتاب، دار قانة، باتنة، الجزائر.
- علاء السيد مساعد يوسف عمر، ٢٠١٩، "دور مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي بالمصارف السودانية- دراسة ميدانية"، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية، قسم المحاسبة والإدارة المالية، كلية علوم الإدارة والإقتصاد، جامعة البطانة، ١١ (٣٤).

مجدي محمد سامي، 2009، " دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات واثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الاعمال المصرية" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، المجلد (٤٦) العدد (٢).

محمد مصطفى سليمان، ٢٠٠٦ "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة" الدار الجامعية، مصر.

محمود ناصر الحازومي، ٢٠١١، "مدى تطبيق الحوكمة على الشركة السعودية للكهرباء" السعودية.

مراد بن سعيد، ٢٠١٦، "البيئة والحوكمة العالمية: نحو صيغ جديدة للعمل الدولي المشترك" دار على بن زيد للطباعة والنشر، سكرة.

مسعود مصباح، ٢٠٢٢، "دراسة أثر القيمة الاقتصادية المضافة على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة- دراسة حالة مجمع صندل للفترة ٢٠١١-٢٠٢٢" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة غرداية، الجزائر.

مصطفى عبد المحسن على، ٢٠٢٠ "دور الحوكمة في تحسين الأداء الإستراتيجي للإدارة الضريبية" مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد الثامن، العدد ٢٢،.

مقدم عبيرات، سمية صعبا، ٢٠١٩ "دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي في ظل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات: دراسة حالة لشركة اليانز للتأمينات" مجلة دراسات العدد الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة عمار تليجي، الجزائر، المجلد (١٦) العدد (١).

نزيهة مباركي، ٢٠١٨ "أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في المؤسسة: دراسة حالة عينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر CAC 40" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر.

نوال التعالبي، ٢٠١٧ "دور الشبكات المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية" رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.

نورة محمدي، ٢٠١٨ "أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المساهمة العامة في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥" رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

Alamgir, C., 2007 "Corporate governance: a risk perspective, paper presented to: Corporate governance and reform: paving the way to financial stability and development", conference organized by the Egyptian banking institute, May, Cairo.

Arts, B. J. M., 2005 "Non-state actors in global environmental governance: new arrangements beyond the state", In M. Koenig-Archibugi, & M. Zurn (Eds.), new modes of Governance in the global system. (International Political Economy Series). (<https://edepot.wur.nl/20348>).

Freeland, C., 2007 "Basel committee guidance on corporate governance for banks paper presented to: Corporate governance and reform: paving the way to financial stability and development" conference organized by the Egyptian banking institute, May, Cairo.

Hariact B., & Putri Estiarto L., 2023 "The role of good corporate governance and financial performance on the disclosure of corporate social responsibility" Reviu Akuntansi, Keuangan, Dan Sistem Informasi, volume 2, No. (1). (<https://reaksi.ub.ac.id/index.php/reaksi/article/view/59>)

- Jarboui S., Guetat H., and Boujelbene Y., 2015 "Evaluation of hotels performance and corporate governance mechanisms, empirical evidence from Tunisian context" journal of hospitality and tourism management, volume (25). (<https://www.thefreelibrary.com/Evaluation+of+hotels+performance+and+corporate+governance+mechanisms%3a...-a0458602745>)
- Jordi Paniagua, Rafeal Rivelles, Juan Saper, 2018, "corporate governance and financial performance: The role of ownership and board structure" Journal of business research, volume 89, August. (<https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2018.01.060>)
- N.Nguyen, Thi.H.H, Mohamed H.Elmaghrhi, 2021 "Environmental performance, sustainability, governance and financial performance: Evidence from heavily polluting industries in China" Business strategy and the environment journal, vol.(30), issue(5). (<https://doi.org/10.1002/bse.2748>)
- Ndungo J.N., Tobias O., and Florence M., 2017 "Effect of information sharing function on financial performance and saving and credit co-operative societies in Kenya" American journal of finance, 1(5). (<https://doi.org/10.47672/ajf.225>)
- Okpolosa Matthew Onyebuchi, 2022, "corporate governance and financial performance of manufacturing firms in Nigeria" Accounting and management research Journal, volume9(2). (<https://bwjournal.org/index.php/bsjournal/article/view/890>)
- Omnamasivaya, B. ; Prasad, M. S. V., 2016 "the influence of financial performance on environmental accounting disclosure practice in India- empirical evidence from Bse" journal of accounting research and audit practice, 15(3).
- Pillai R., AL Malkawi H.A.N., 2017 "The relationship between corporate governance and firm performance: Evidence from GCC countries" research in international business and finance, volume (44). (<http://dx.doi.org/10.1016/j.ribaf.2017.07.110>)
- Sekyere G., 2016, "Empirical forecasting of returns during the great recession through economic value added" Doctoral Dissertation, Walden University, London. (<https://scholarworks.waldenu.edu>)
- Thuy phan & Duo. Va., 2013 "corporate governance and the firm performance- Empirical evidence from Vietnam" open university, Ha Chi Minch city, Vietnam. (<https://www.researchgate.net>)
- World Bank, 1992 "Governance and development" world bank publications, Washington. (<http://documents.worldbank.org>)

THE IMPACT OF THE BOARD OF DIRECTORS AS ONE OF THE ENVIRONMENTAL GOVERNANCE MECHANISMS ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF THE CEMENT EGYPTIAN COMPANIES

Nancy I. Mahmoud⁽¹⁾; Gamal S. Khatab⁽²⁾ and Mohamed A. Nada⁽³⁾

1) Post Grad. Student, Faculty of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) Higher Institute for Cooperative and Managerial Studies

ABSTRACT

This study aims to shed light on corporate governance in general and environmental governance in particular, and the mechanisms of applying environmental governance, especially the board of directors as one of these mechanisms, and the extent of the impact of the size and independence of the board of directors, as well as the number of board meetings, on the financial performance, which was measured using the economic added value index, in industrial companies, especially the Egyptian cement companies, and this study relied on the statistical analysis of the data to test the validity of the hypotheses. The study reached a number of results, the most important of which is the commitment of Egyptian cement companies to apply the standards and mechanisms of governance, and that there is a positive impact of environmental governance mechanisms and financial performance in industrial companies. the size of the board of directors affects improving financial performance, as well as and the rate of board meetings also affects improving financial performance. While the independence of the board of directors had less impact on improving the level of financial performance in companies. The study recommended the necessity of effective application of governance in industrial companies, and work to spread the culture of governance, as well as educating industrial companies about the importance of governance, and the need to pay attention to the size of the board of directors and the qualifications of board members, as well as allowing investors and stockholders to contact the board directly.

Key words: Environmental Governance, financial performance, Economic value added